النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
September 1989

سري لنكا

المئات «يختفون» خلال الإجراءات الصارمة

منذ أعادت سري لنكا فرض حالة الطوارئ في ٢٠ حزيران/يونيو الماضي، وردت تقارير تفيد «باختفاء» مئات الأشخاص في جنوب الجزيرة خلال الإجراءات الصارمة التي اتخذت ضد جبهة التحرير الشعبية المسؤولة عن مقتل المئات.

شوهدت الجثث بأعداد كبيرة على جوانب الطرق وفي قرى الجنوب؛ وبالرغم من أن معرفة المسؤول عن أعمال القتل تلك كثيرا ما كانت أمرا صعبا، فمن المعتقد أن الكثير من الضحايا قتلتهم قوات الأمن عسفا.

وقد قال أحد رجال السياسة المحليين من الحزب الوطني المتحد الحاكم للصحافة البريطانية: «لقد أطلق رجال الجيش أيديهم في الجنوب؛ فهم يلقون القبض على أي شخص يشتبهون بأنه مخرّب، ثم ينقلون المقبوض عليهم إلى المعسكرات ويوسعونهم ضربا؛ وفي أحيان كثيرة يقتلونهم ثم يحرقون جثثهم».

وفي ٦ تموز/يوليو، صدرت أوامر الى قوات الأمن بأن «تطلق النار بمجرد الإبصار أو التوقيف، وأن تقتل أي شخص يشترك في عمل تخريبي، أو يحرّض العمال على الإضراب أو يهددهم لإرغامهم عليه، أو يتلف الممتلكات العامة أو الخاصة».

وفي رسالة بعثت بها منظمة العفو الدولية إلى الرئيس بريماداسا، قالت المنظمة إن صلاحيات الطوارئ الجديدة قد تُيسّر من عمليات التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء ووقوع حوادث «الاختفاء»؛ ودعت المنظمة إلى احترام الحق في الحياة.

وقد قيّدت مراقبة الصحف التي فرضت بين ٦ و ٢٤ تموز/يوليو الكتابة، محليا ودولياً، عن قضايا حقوق الإنسان في سري لنكا.

كما أدى مقتل أحد المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان وترهيب الآخرين إلى التقليل من فرص محاسبة قوات الأمن، وذلك بردع المحامين عن التماس تدابير قانونية إزاء انتهاكات حقوق الإنسان.

فقد قتل تشاريثا لانكابورا Charitha Lankapura رميا بالرصاص في كولومبو في ٧ تموز/يوليو؛ ويعتقد زملاؤه أن الدافع ربما كان متعلقا بأعمال قانونية قام بها بالنيابة عن أشخاص «اختفوا» بعد أن ألقت قوات الأمن القبض عليهم.

كما أن محاميين آخرين من المدافعين عن حقوق الإنسان في كولومبو – وهما برينس جوناسكيرا Prins Gunasekera وكانشانا أبهايابالا Kanchana Abhayapala – هُدّدا بالقتل إذا استمرا في تقديم التماسات لاستصدار أوامر إحضار بالنيابة عن أشخاص يزعمون أن حقوق الإنسان قد انتُهكت. □

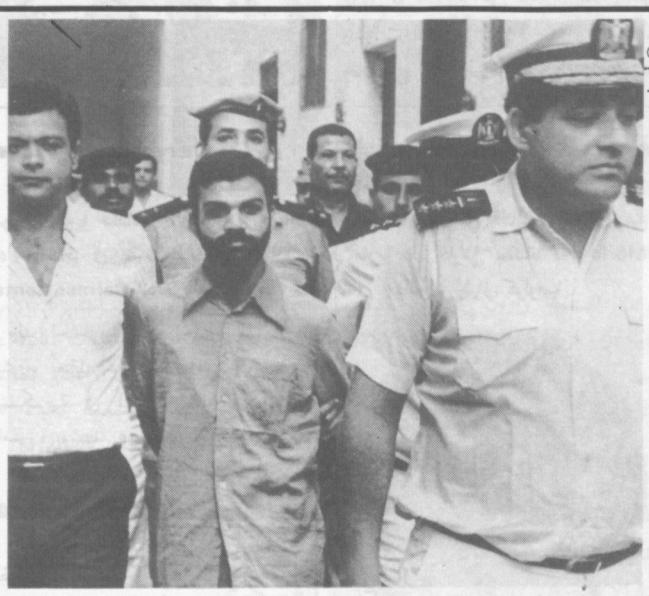

تنفيذ إعدام قد يُعدّ سابقة قانونية

في ٦ تموز/يوليو، نفّذت مصر الإعدام لأول مرة عقابا على المتاجرة بالمخدّرات؛ فقد توجّه أنور حسين كاسر حسين، وهو مواطن باكستاني في السابعة والعشرين من عمره (في الصورة أعلاه) إلى حبل المشنقة في أحد سجون القاهرة، وهو يؤكد براءته.

وقد حُكم بالإعدام على نحو ٥٠ شخصا حتى الآن في مصر، أدينوا بتهمة المتاجرة في المخدرات، وذلك منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ عندما صدر أول حكم بالإعدام بتهمة المتاجرة بالمخدرات؛ وينتظر بعض المحكوم عليهم بالإعدام نتيجة استئنافهم ضد ما صدر ضدهم من أحكام.

وفي حزيران/يونيو، بدأ العمل بقانون جديد خاص يوسّع نطاق الجرائم المتعلقة بالمخدّرات التي يعاقب عليها بالإعدام؛ وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق شديد خشية أن يكون معنى ذلك تنفيذ مزيد من الإعدامات في مصر، حيث سجّلت المنظمة سابقا ما يقل عن عشرة إعدامات سنويا. □

كوريا الجنوبية

المسافرون يواجهون السجن

يواجه عدد من مواطني كوريا الجنوبية ممن قاموا في وقت سابق من هذا العام بزيارة كوريا الشمالية للنقاش حول اتحاد كوريا الشمالية والجنوبية، أو سعوا لمقابلة مواطنين من كوريا الشمالية دون إذن من الحكومة، أحكاما بالسجن لمدد طويلة بموجب قانون الأمن الوطني.

دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح المبجّل مون إك – هوان Moon Ik-hwan ورجل الأعمال يون وُن – هو Yun Won-ho، اللذين قاما بزيارة كوريا الشمالية سراً في آذار/مارس؛ كما دعت إلى إطلاق سراح أستاذ الجامعة لي يونغ – هي Lee Yong-hee، وهو أحد محرري الصحيفة اليومية **هانكيوره شينمن** – أي أمة واحدة – وكان قد خطّط لزيارة كوريا الشمالية لأغراض صحفية؛ ولي جاي – أوه Lee Jae-oh، وهو رئيس مجلس المجموعة المنشقة **شونغينيون** – التحالف الوطني من أجل حركة ديمقراطية – وقد حاول في شباط/فبراير مقابلة مجموعة من كوريا الشمالية في قرية بانمونجوم على الحدود بين البلدين.

وقد دعت منظمة العفو الدولية أيضا إلى إطلاق سراح الطلبة الذين حثّوا على حضور مهرجان الشباب المقام في تموز/يوليو في عاصمة كوريا الشمالية بيونغيانغ.

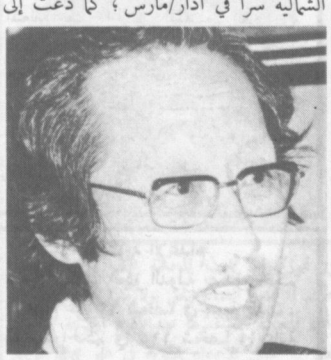

المبجّل مون إك – هوان

الاتحاد السوفياتي

صحيفة تنتقد طب النفس

لأول مرّة تصرّح إحدى كبرى الصحف السوفياتية بأن السياسة أفسدت نظام الطب النفسي في البلاد؛ وأضافت الصحيفة أن اللوم في ذلك يقع على قادة المهنة.

وإلى أن يصدر قانون شامل يُنظم جميع النواحي المتعلقة بالحبس الإجباري – كما تقول صحيفة **ليتراتورنايا غازتا**، الصحيفة الأدبية الرسمية، ستبقى توقعات الإصلاح غير جيدة. وزعمت الصحيفة ان توجيهات سرية من وزارة الصحة في الاتحاد السوفياتي أحبطت محاولة لتحسين الإجراءات عام ١٩٨٨.

وقد صرحت الصحيفة في مقالة نُشرت في عددها الصادر في ٢٨ حزيران/يونيو، أنه: «ما كاد الطب النفسي يبدأ في خدمة السياسة حتى تولّدت في المجتمع مؤامرة على الكتمان».

وأعلنت الصحيفة أن «الفصام العقلي الفاتر» – وهو تشخيص يستخدم لاحتجاز العديد من سجناء الرأي – هو «أشبه بشريط مطاط بمقدوره أن يطوّق أي شخص»، ولا يجوز استخدامه بعد الآن. وذكرت المقالة أن عقار «السلفازين» – وهو عقار يحدث تغييرا في السلوك، وله آثار جانبية مؤلمة – يجب الكف عن استخدامه.

هذا وقد انتقدت صحف سوفياتية أخرى طب النفس، ولكنها تجنّبت القول بأن إساءة استخدامه هي أمر سياسي ويُنتهج وفق خطة موضوعة. وألمعت صحيفة **ليتراتورنايا غازتا** إلى أن الاحتجازات السياسية توقفت في الثمانينات؛ غير أن منظمة العفو الدولية قلقة بشأن ٢٥ شخصا يُظنّ أنهم سجناء رأي في مستشفيات للأمراض النفسية، وقد احتجز ستة منهم بعد كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

وفي تموز/يوليو، حثّت صحيفة **موسكو نيوز** السلطات على كشف النقاب عن إحصاءات عقوبة الإعدام، وعن الإجراءات التي اتبعت في حالات الإعدام، إذ ظلّت هذه المعلومات سرّية منذ أكثر من خمسين سنة مضت. □

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

كولومبيا

إزيدرو كاباليرو دلغادو Isidro Caballero Delgado معلم في الثالثة والثلاثين من عمره؛ احتجز في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، مع ماريا دل كارمن سانتانا Maria del Carmen Santana البالغة العشرين من عمرها، في جوادواس شمالي كولومبيا.

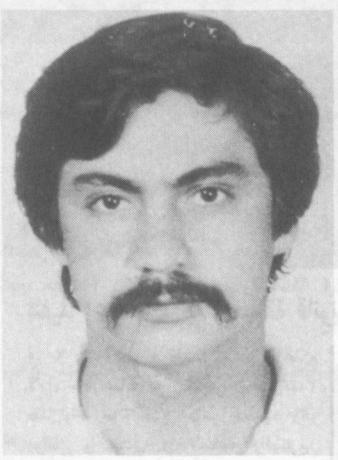

وقد احتجز الاثنين إحدى دوريات الجيش، يُعتقد أنها تابعة لقاعدة موريسن العسكرية في ليبانو الملحقة باللواء الخامس؛ وشهد عمليات الاحتجاز عدد من القرويين، أدلى اثنان منهم بأقوالهما الرسمية إلى السلطات.

ووفقا لأقوال أحدهما، ألقى الجنود القبض على المحتجزين في الساعة الواحدة من بعد الظهر، ثم أوقفا على جانب الطريق لثلاث ساعات قبل نقلهما؛ وأجبر إزيدرو كاباليرو دلغادو على ارتداء الزيّ التمويهي الخاص بالجيش. وتشير تقارير أخرى إلى أن ماريا دل كارمن سانتانا لم تكن ترتدي سوى ثيابها الداخلية عندما نُقل المحتجزان صوب الجبال.

وتفيد بعض التقارير أن المحتجزين كليهما شوهدا برفقة أفراد الدورية العسكرية في المنطقة لعدة أيام بعد احتجازهما.

وقد نفت السلطات العسكرية بإصرار احتجاز إزيدرو كاباليرو دلغادو وماريا دل كارمن سانتانا؛ ولا يزال مكان وجودهما مجهولاً.

وإزيدرو كاباليرو دلغادو معلم وعضو في نقابة معلمي سانتاندير؛ وقد ورد أنه ظل لفترة من الزمن قبل اعتقاله يتلقى تهديدات مجهولة المصدر تتوعّده بالقتل إن لم يكف عن نشاطاته النقابية.

وقد أصبح المعلّمون بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة هدفا لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الإعدام الخارج عن نطاق القضاء و «الاختفاء»؛ ففي نيسان/أبريل، ذكر الاتحاد الكولومبي للمعلمين أن أكثر من ٦٠٠ معلم تلقّوا تهديدات بالقتل؛ وأن ٥٤ معلّما قتلوا، وعشرة «اختفوا» خلال العامين الماضيين.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تلتمس التحقيق في «الاختفاءات»، وإطلاق سراح إزيدرو كاباليرو دلغادو وماريا دل كارمن سانتانا، ثم إرسالها إلى:

Presidente Virgilio Barco/ Presidente de la República/ Palacio de Nariño/Bogotá/Colombia □

الصين

زياو بن Xiao Bin عامل في الثانية والأربعين من عمره؛ وهو من داليان في شمال شرق الصين، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة «التحريض ضد الثورة»؛ وقد ألقي القبض عليه في ١١ حزيران/يونيو بعد أن ظهر في التلفزيون الصيني وهو يتحدث إلى طاقم من محطة التلفزيون الأمريكية إيه بي سي في بكين، في وقت سابق من شهر حزيران/يونيو.

وخلال المقابلة قال زياو بن إن ٢٠ ألف شخص قتلوا في بكين أثناء التدخل العسكري في ٤ حزيران/يونيو، وإن بعضهم سحقتهم الدبابات سحقا.

وبعد العرض التلفزيوني بوقت قصير، نددت به امرأتان كانتا قد شاهدتاه في التلفزيون، وورد أنهما تلقيتا بعدئذ مكافأة مالية ضخمة؛ وكانت السلطات في بكين بعد إعلان الأحكام العرفية قد دعت المدنيين إلى الإبلاغ عن العناصر النشطة في الحركة المنادية بالديمقراطية.

ولدى محاكمة زياو بن في داليان، وُجد أنه مذنب بمقتضى المادة ١٠٢ من القانون الجنائي بترويج الإشاعات و«بالحط من شأن العمل القويم الذي قام به جنود الأحكام العرفية».

وقد أُعلن عن المحاكمة والحكم على شاشة التلفزيون الوطني في ١٣ تموز/يوليو.

وبينما استمرت الإجراءات الصارمة في مختلف أنحاء الصين في أواخر تموز/يوليو، أفادت مصادر في بكين أن بضعة آلاف من الناس – معظمهم من العمال والعاطلين عن العمل – اعتقلوا في العاصمة وحدها؛ وقيل إن السجون امتلأت، وإن المعتقلين تعرّضوا بصورة روتينية للضرب وسوء المعاملة.

وورد أن رئيس بلدية بكين وأمين سر الحزب الشيوعي فيها قدّما إلى السلطات المركزية خطة لقمع «العناصر المناوئة للثورة».

وأشارت تعليقات وسائل الإعلام الرسمية إلى وقوع هجوم على المثقفين، وإلى أن الكثير من الصحافيين والفنانين والجامعيين اعتقلوا أو «اختفوا».

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تدعو إلى إطلاق سراح زياو بن، ثم إرسالها إلى: Prime Minister Li Peng/ Guowuyuan/ Beijingshi/ People's Republic of China. □

تركيا

سيفينس تيكيلي – أوزتاس Sevince Tekeli - Öztas تبلغ من العمر ٤١ عاما، وتقضي حاليا حكما بالسجن لمدة أربع سنوات وأربعة أشهر و ١٥ يوما، في السجن الإقليمي المغلق في يوزقات، حيث لا يوجد سواها من السجينات السياسيات.

ففي عام ١٩٨٥، وبعد محاكمة جماعية لـ ٢٨٨ من المدعى عليهم استمرت ثلاث سنوات، أُدينت من قبل محكمة عسكرية في أنقره بعضويتها في الحزب الشيوعي التركي غير المشروع.

وبعد ذلك بسنتين ونصف، أيّدت محكمة الاستئناف العسكرية قرار الإدانة؛ وفي صيف عام ١٩٨٨، بدأت سيفينس أوزتاس تنفيذ الحكم. وينص القانون المعمول به حاليا على قضاء ٤٠٪ من مدة الحكم؛ ويُمنح في العادة إعفاء عن المدة المتبقية.

وقد اعتُبر الحزب الشيوعي التركي خارجا على القانون منذ تأسيسه تقريبا في أوائل العشرينات، وظل الحزب خلال معظم الستين سنة الماضية يزاول نشاطه من خارج البلاد؛ هذا، ولم يتبنّ الحزب سياسة العنف قط.

وكثيرا ما ظهرت موجات من الاضطهاد ضد أشخاص يُزعم انتماؤهم للحزب الشيوعي التركي، وفي أعقاب الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، كان الحزب الشيوعي التركي من أبرز ما استهدفته السلطات العسكرية.

وفي أوائل عام ١٩٨١، اعتقل مئات من أعضاء الحزب الشيوعي التركي، وعُذّب معظمهم تعذيبا قاسيا؛ وفي بعض الحالات أدّت تلك المعاملة إلى الموت.

وكانت سيفينس أوزتاس بين المعتقلين، وإن كانت قد أُطلق سراحها مؤقتا بعد أن قضت شهرين قيد الحجز السابق للمحاكمة، وظلّت حرّة طليقة طوال مدة المحاكمة إلى أن خسرت الاستئناف.

ومنذ عهد قريب، كتبت من السجن تقول: «سأظل عاما جالسة على سريري أكتب الرسائل متكئة على ركبتي؛ أشكركم جميعا لتفكيركم في هذه المرأة العجوز نزيلة السجن».

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تدعو إلى الافراج عنها، ثم إرسالها إلى:

Prime Minister Turgut Özal/ Basbakanlik/Ankara/Turkey. □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في تموز/يوليو ١٩٨٩ بإطلاق سراح ١٤٠ سجينا قيد التبني أو التحقيق، كما تولت المنظمة ٢٢٤ قضية جديدة.

منظمة العفو الدولية تزور بوروندي

قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة بوروندي في حزيران/يونيو الماضي.

وقد أجرى أعضاء الوفد محادثات حول السجن السياسي وحماية حقوق الإنسان وتدعيمها مع كبار المسؤولين في الحكومة ووزارة العدل، ومن بينهم رئيس الجمهورية بيير بويويا ورئيس الوزراء أدرين سيبومانا؛ وقابل الوفد أيضا محامين وغيرهم من المعنيين بحماية حقوق الإنسان.

ولم يجر تحقيق رسمي بشأن التقارير المتعلقة بقتل الجيش للمدنيين العزّل في شمال شرق بوروندي في آب/أغسطس ١٩٨٨؛ ولا يزال قيد الحجز أكثر من أربعين مدنيا اعتقلوا بصدد أعمال العنف التي جرت عام ١٩٨٨، ونحو ١٥ جنديا ومدنيا اتهموا بالتآمر على الحكومة في آذار/مارس ١٩٨٩.

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور حكم الإعدام على ٦٢ شخصا في سبعة بلدان، وبتنفيذ الحكم في ١١٥ شخصا في ثمانية بلدان خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩.

منظمة العفو الدولية تحت الأضواء

مناشدة بوقف الإعدامات

في نحو مائة دولة يجوز إعدام السجناء بموجب القانون لارتكابهم جرائم جنائية أو سياسية.

ونسبة مفرطة ممن يواجهون عقوبة الإعدام، هم أشخاص لم تكن ظروفهم مواتية، أو أشخاص غير مرغوب فيهم، أو أولئك الذين تعتبرهم السلطات أعداءها السياسيين؛ كما أن معظم الذين يُعدمون لا يتلقون محاكمة عادلة، بل يجبرون جميعا على مواجهة رعب لا نظير له في شناعته، وهو رعب الموت العنيف على أيدي الدولة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عقوبة الإعدام خرق لحقوق الإنسان الأساسية، وتعارض المنظمة هذه العقوبة في جميع الحالات.

والمناشدات الست في مقالنا هذا هي جزء من الحملة العالمية التي تقوم بها منظمة العفو الدولية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام. والمناشدات الموجّهة إلى حكومات الصين، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، تتعلق بأفراد أو بمجموعات من السجناء يواجهون حاليا الإعدام. وبالنسبة للمناشدتين الاخريين – المتعلقتين بالعراق وإيران – فلم تُذكر أسماء الأشخاص؛ وذلك لأن الظروف في هذين البلدين تجعل من الصعوبة بمكان تحديد هوية الأشخاص المهددين بعقوبة الإعدام.

والمناشدات الموجّهة للحكومات الست لا يقصد منها منع الاعدامات المزمع عليها فحسب، بل هي ترمي الى هدف أوسع، ألا وهو إقناع السلطات بوضع حدّ لعقوبة الإعدام، وبالانضمام الى الاثنين والثمانين بلداً التي ألغت هذه العقوبة، أو توقفت عن استخدامها.

© سارت نشابا مورتغ يوست

ليو شنباو بعد الحكم عليه بالإعدام عقابا على السرقة، في «اجتماع حاشد للنطق بالحكم» خارج محطة شنزين للسكة الحديدية.

الصين: الحكم على شاب بالإعدام عقابا على جريمة سرقة

ليو شنباو Liu Chenbao محكوم عليه حاليا بالاعدام، لسرقة حقيبة تحتوي على عملة أجنبية من أحد القطارات؛ غير أن الحكم علق لمدة سنتين، يقوم خلالها بالعمل الإلزامي. وإن لم يُظهر الدلائل على «توبته» في نهاية المدة المذكورة، فسينفّذ فيه حكم الإعدام.

وعندما صدر حكم الإعدام على ليو شنباو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كان في الثامنة عشرة من عمره حسبما أفادت التقارير؛ ولا تعلم منظمة العفو الدولية إن كان قد بلغ الثامنة عشرة بالفعل قبل وقوع الجريمة. غير أن القانون الصيني يجيز إصدار حكم بالإعدام على شخص يتراوح عمره بين السادسة عشرة والثامنة عشرة، في حالة ارتكابه جريمة بارزة الخطورة مع وقف تنفيذ الحكم لمدة سنتين، بحيث يبقى احتمال التنفيذ قائما بعد انقضاء هذه الفترة، إذا وجد أن الشخص المعنيّ «قاوم الإصلاح بشكل بغيض».

ومعظم المتهمين الماثلين أمام المحكمة في الصين، يفترض أنهم مذنبون، وليس ثمة دفاع فعّال عنهم؛ حتى وإن كانت حياة السجين معرّضة للخطر؛ فالحكم يتقرّر مسبقا في العادة، كما أن المحاكمة لا تعدو أن تكون إجراءً شكلياً.

وكثيراً ما يتعرّض السجناء المدانون الى الإذلال العلني، وذلك بأن تشجب جرائمهم أمام الجماهير المحتشدة. وقد أعلن الحكم الخاص بإعدام ليو شنباو في «اجتماع حاشد للنطق بالحكم» حضره مئات من تلميذات المدارس، خارج محطة السكة الحديدية شنزين.

وليو شنباو هو أحد آلاف الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في الصين بسبب جرائم جنائية وسياسية عديدة ومتنوعة، ارتكبت خلال العقد الماضي. وكما علّق الحكم الذي صدر ضده، فقد علّقت بعض أحكام الإعدام لمدة سنتين، إلاّ أنه جرى تنفيذ عدد كبير منها. وقد دعّمت منظمة العفو الدولية بالوثائق ما يربو على ١٥٠٠ إعدام في الفترة بين عام ١٩٨٣ ومنتصف عام ١٩٨٩، وإن كانت المنظمة تعتقد بأن الرقم الحقيقي يفوق ذلك بكثير.

ارتفع عدد الإعدامات التي سجلّتها المنظمة خلال العام الحالي ارتفاعا سريعا، وخاصة بعد الإجراءات الصارمة التي اتخذتها حكومة الصين لقمع الحركة المنادية بالديمقراطية، وبعد محاكمات العناصر النشيطة التي وصفتها السلطات بأنها «معارضة للثورة».

■ يرجى إرسال رسائل متّسمة بالأدب واللياقة:

● تحثّ السلطات على أن تستبدل عقوبة أخف بعقوبة الإعدام الصادرة بحق ليو شنباو؛

● وتعرب عن القلق من أن ليو شنباو كان دون الثامنة عشرة من عمره عندما وقعت جريمة السرقة، كما تعرب عن قلقها من أن القانون الصيني يتنافى والمعايير الدولية، التي تحظر إصدار أحكام الإعدام بحق أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره حين ارتكاب الجريمة؛

● وتناشد السلطات وقف جميع الإعدامات في الصين فوراً.

ويرجى إرسال المناشدات إلى:

His Excellency The President
of The People's Republic of
China, Beijingshi, People's
Republic of China □

سجناء في طريقهم إلى موقع الإعدام العلني في زيان بالصين؛ زاد معدل الإعدام في الصين زيادة سريعة خلال عام ١٩٨٩.

الاتحاد السوفياتي: أحكام بالإعدام على جرائم «اقتصادية»

حكم على رجل بالإعدام في جمهورية تركمينيا السوفياتية لاختلاسه من أموال الدولة، وتلك جريمة لن تنطوي على عقوبة الإعدام، إذا أجاز البرلمان السوفياتي مشاريع القوانين المطروحه أمامه الآن.

والرجل الذي حكم عليه بالإعدام، ويدعى ريدجيب دورديف Redzhep Durdyyev، كان يعمل كاتبا للحسابات في مزرعة تعاونية في جمهورية تركمينيا الآسيوية السوفياتية الوسطى. وقد روت الصحيفة الرسمية **تركمينسكايا إسكرا (شرارة تركمينيا)**، أن ريدجيب وعددا من الشركاء اختلسوا أكثر من سبعة ملايين روبل بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦. وقد حكم على كل من الشركاء في هذه الجريمة بالسجن مدة من الزمن.

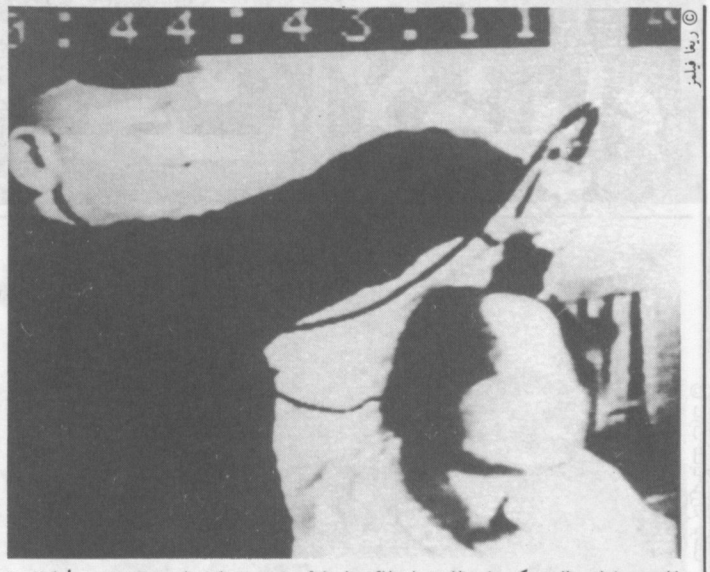

© ريتا فيلبر

فالري دوجلوف، الذي حكم عليه بالإعدام في الاتحاد السوفياتي على جريمة القتل العمد عام ١٩٨٦، يُعدّ لإدخاله حجرة المحكوم عليهم بالإعدام؛ ظل عدد من يُنفّذ فيهم الإعدام في الاتحاد السوفياتي سرا رسميا منذ عام ١٩٣٤.

والاتحاد السوفياتي من البلدان القليلة التي تجيز قوانينها فرض عقوبة الإعدام، عقابا على جريمة الاختلاس وما شابهها من الجرائم الاقتصادية.

وهو أحد خمسة بلدان فقط عُلم أنها أعدمت أشخاصا لارتكابهم مثل هذه الجرائم منذ عام ١٩٨٥ – والبلدان الأخرى هي الصين وغانا والعراق والصومال. ولا تنطوي هذه الجرائم على حدوث أي وفاة، ولا حتى تقترن باستخدام العنف.

هذا، وقد طرحت على بساط البحث في البرلمان السوفياتي الجديد، مجلس نواب الشعب، مبادئ جديدة للقانون الجنائي تقضي بتخفيض عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام من ١٨ إلى ست جرائم؛ وهي تقضي أيضا بعدم فرض عقوبة الإعدام على جرائم الاختلاس، وغيرها من الجرائم الاقتصادية مثل الارتشاء المنطوي على ملابسات مشدِّدة. إلاّ أن السلطات تمارا إيفانيوتينا Tamara Ivanyutina، لارتكابها جريمة القتل العمد، وفي أيار/مايو، حكم في سمولنسك بالإعدام على فيودور زيكوف Fyodor Zykov، البالغ السبعين من عمره، لجرائم حرب زُعم أنه ارتكبها منذ أكثر من ٤٠ سنة. والمبادئ الجديدة لقانون الجنايات سوف تعفي النساء والرجال الذين يبلغون سن الستين فما فوقه من عقوبة الإعدام.

ولا يعرف عدد الأشخاص الذين يعدمون سنويا في الاتحاد السوفياتي، لأن مثل هذه الإحصاءات مازالت سراً رسميا منذ عام ١٩٣٤؛ بيد أن تقارير الصحف تشير إلى أن الإعدامات القضائية كانت تجري بشكل منتظم.

■ الرجاء إرسال رسائل متسمة بالأدب واللياقة:

● تحثّ السلطات على تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق ريدجيب دورديف؛ لم تعلّق، في غضون ذلك، أحكام الإعدام، ولم توقف تنفيذها.

ومن المعلوم أن حكم الإعدام صدر بحق شخصين آخرين على الأقل، منذ أُعلن عن مشاريع القوانين للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨؛ وكما هو الحال بالنسبة لريدجيب دورديف، فلو أن هذه القوانين كانت سارية المفعول، ما واجه أي من هذين الشخصين عقوبة الإعدام.

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٩، حكمت محكمة في كييف بالإعدام على امرأة تدعى

● وتدعو إلى تعليق جميع أحكام الإعدام، باعتبار ذلك خطوة نحو الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في الاتحاد السوفياتي.

ويرجى إرسال المناشدات إلى:

Mikhail Gorbachev/
President of The Congress of
USSR People's Deputies/
Kremlin/ Moscow/ USSR

وإلى:

Ms Roza Bazarova/ Chair of
The Presidium of The Turkmen
SSR Supreme Soviet/Ashkhabad/

الجرائم «الاقتصادية» لا تقترن بالعنف

الولايات المتحدة الامريكية:
حدث يواجه عقوبة الإعدام

قضى جيمس رسل ترمبل James Russell Trimble سبع سنوات في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه بولاية ماريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو على شيٍ من التخلف العقلي؛ إذ يتراوح معامل ذكائه بين ٦٤ و ٦٦، علما بأن المعدّل العادي ١٠٠. وكان جيمس رسل في السابعة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجريمة.

وخلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩، عدّلت ولاية ماريلاند قوانينها بما يمنع استخدام عقوبة الإعدام ضد الأحداث والمتخلفين عقليا؛ غير أن القوانين الجديدة لا تنطبق على جيمس رسل ترمبل، لأنها ليست ذات أثر رجعي؛ ومن ثم فقد حكم عليه بالإعدام عام ١٩٨٢.

كانت طفولة جيمس رسل ترمبل تتسم بالشقاء والمعاناة النفسية؛ فبدأ يتعاطى المخدّرات والمشروبات الكحولية وهو في العاشرة من عمره؛ وعندما ارتُكبت الجريمة كان مدمناً على تعاطي هذه المواد.

ولقد اتهم جيمس رسل ترمبل مع أربعة رفاق له، جميعهم يكبرونه سناً، بالاشتراك في جرائم الاختطاف والاعتداء والقتل العمد. فتفاوض رفاقه الأربعة مع الولاية فيما يعرف باسم «المساومات على الإقرار بالذنب»؛ حيث يوافقون على الإقرار بذنبهم، وفي مقابل ذلك تخفّف التهم الموجهة إليهم؛ وهكذا، حكم بحق جيمس رسل ترمبل، مقرّرة بأن الجريمة كانت «بشعة بشكل استثنائي».

والولايات المتحدة هي إحدى ست دول في العالم فقط من المعروف أنها قامت في السنوات الأخيرة بإعدام أحداث مذنبين؛ والدول الأخرى هي: بنغلاديش، وبربادوس، وإيران، والعراق، والباكستان.

ومن بين الولايات الأمريكية الست والثلاثين التي تجيز قوانينها عقوبة الإعدام، تسمح ٢٥ ولاية باستخدام هذه العقوبة في حالات الأحداث، وذلك خلافا للمعايير الدولية التي تمنع استخدام عقوبة الإعدام ضد

ست دول نفّذت الإعدام في أحداث مؤخراً

على الأربعة بالسجن مدى الحياة، ولكن واحداً منهم تلقى حكما موقوف التنفيذ، وخُفّفت أحكام اثنين بعد الاستئناف، وأطلق سراحهما؛ ويعالج الرابع حاليا في أحد مراكز إعادة التأهيل.

وبينما كان جيمس رسل ترمبل في انتظار محاكمته، حاول الانتحار عدة مرّات، فأُعطي عقار الثورازين المهدّئ للأعصاب؛ وبرغم أنه كان لا يزال تحت تأثير هذا العقار، أُعلن أنه كامل الأهلية لأن يُقدّم للمحاكمة. وأثناء المحاكمة ظل يخرج لسانه المرة تلو الأخرى، ويدير رأسه، ويدور على مقعده، ويأتي بإيماءات فاحشة لهيئة المحلفين.

وقد أفادَ طبيب نفسي في الشهادة التي أدلى بها أن جيمس رسل ترمبل كان يعاني من الذّهان العضوي نتيجة لسوء استعمال العقاقير، وأن علامات الفصام العقلي الخيلائي بادية عليه.

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤، أيّدت محكمة ماريلاند للاستئناف حكم الإعدام الصادر أي شخص يقل سنه عن ١٨ عاما وقت ارتكاب الجريمة.

وفي حزيران/يونيو ١٩٨٩، قررت المحكمة العليا بالولايات المتحدة أن تنفيذ عقوبة الإعدام في المذنبين من الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ١٦ عاما، وفي المتخلفين عقليا، مباح بموجب دستور الولايات المتحدة.

وفي أيار/مايو ١٩٨٩، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قد أوصى بعدم إصدار حكم الإعدام بحق الأشخاص المتخلفين عقليا.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تحثّ حاكم ولاية ماريلاند على استخدام سلطته التنفيذية في منح الرأفة لتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق جيمس رسل ترمبل، ويرجى إرسال المناشدات إلى:

Governor William Schaefer
State House
Annapolis MD 21401
USA. □

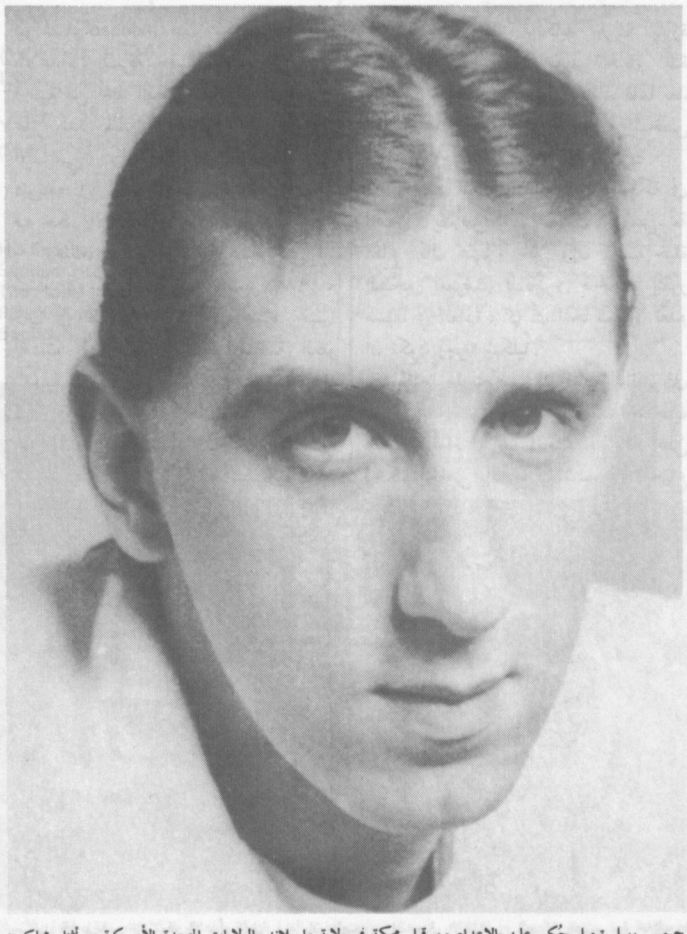

جيمس رسل ترمبل حُكم عليه بالإعدام من قبل محكمة في ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء محاكمته شهد طبيب نفسي أنه كان يعاني من الذّهان العضوي، وأن علامات الفصام العقلي الخيلائي بادية عليه.

جنوب أفريقيا : ١٤ شخصا يواجهون الموت

صدرت أحكام بالإعدام على ١٤ رجلا وامرأة في أيار/مايو، لاشتراكهم في قتل ضابط شرطة بعد أن فرّقت قوات الأمن اجتماع احتجاج عُقد بجوار بلدة أبينجتن. وقد تبيّن أن ١٣ من المدعى عليهم قاموا فقط بقذف منزل الضابط بالحجارة، بينما أُدين أحد الأشخاص بتهمة تسديد الضربات المميتة.

وقد ارتُكبت جريمة القتل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في بابايلو، وهي إحدى مستوطنات السود، ويبلغ عدد سكانها نحو عشرة آلاف نسمة، وتقع خارج بلدة أبينجتن التي يقطنها البيض، وهي منطقة لا يزال التمييز العنصري يُطبق فيها بصرامة.

وفي ذلك اليوم استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، لتفرقة حشد مؤلف من خمسة آلاف شخص اجتمعوا احتجاجا على ظروف المعيشة وارتفاع الإيجارات؛ وعندئذ قام جمهور يتألف من حوالي ٣٠٠ شخص بمهاجمة منزل ضابط شرطة البلدية لوكاس تشينولو «جيتا» سيثوالا، وهو أحد أربعة ضباط زعم أنهم قتلوا امرأة حاملا قبل ذلك بثلاثة أيام.

وأطلق سيثوالا النار من بندقية رشّ، فأصاب صبيا صغيرا بجروح؛ واضطره الجمهور إلى الفرار من منزله، وبعد ذلك بساعة ضُرب بهراوته الخاصة ضربتين أودتا بحياته، ثم أُضرمت النار في جثته.

وقد أدين واحد فقط من المدعى عليهم، وهو جاستيس بيكيبيك Justice Bekebeke، بتهمة تسديد الضربتين المميتتين؛ بينما أُدين الثلاثة عشر شخصا الآخرين باجتماعهم على «هدف مشترك» وهو قتله عمدا، بقذف الحجارة على المنزل؛ فقد انتهى القاضي إلى أن قاذفي الحجارة، إذ ساعدوا على إجبار سيثوالا على الفرار من منزله، كانوا على علم بأنه سوف يُقتل؛ ومن ثم فهم مسؤولون عن موته.

وخلال المحاكمة شهد أحد علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بأنه من غير المحتمل، في الظروف الطبيعية، أن يقترف المدعى عليهم أفعالا إجرامية ترمى إلى مثل هذا الهدف الواحد. وقدّمت بينات أخرى تبرز ما يسود المستوطنة من الفقر المستحكم، والبطالة، وسوء التعليم، والحرمان، والإحباط؛ وأقرّ عالم اجتماع دعته الدولة للإدلاء بشهادته، بأنه في مثل ذلك الوضع لا يتطلب الأمر أكثر من شرارة واحدة لإشعال حادثة مثل حادثة مقتل سيثوالا.

أكثر من ٢٥٠ شخصا محكوم عليهم بالإعدام

وقضية أبينجتن تشبه من عدة أوجه قضية السجناء الستة «شاربفيل سيكس»، التي حكم فيها بالإعدام على ستة أشخاص بسبب مقتل مستشار أسود عام ١٩٨٤، رغم أنه لم يثبت أن أحداً منهم قتل المستشار.

لقد تجاوز معدّل الإعدامات في جنوب أفريقيا المائة سنويا؛ وفي ١٨ تموز/يوليو، بلغ عدد من أُعدموا منذ بداية العام الحالي ٣٧ سجينا؛ وفي الأول من حزيران/يونيو، كان عدد من صدر ضدهم أحكام بالإعدام – حسبما أفادت التقارير – ٢٧٠ سجيناً.

وفي تموز/يوليو، تقدم المحامون الموكّلون بالدفاع عن المدعى عليهم في قضية أبينجتن لرئيس القضاة بطلب للطعن في رفض قاضي الموضوع السماح لهم باستئناف قرارات الإدانة والأحكام؛ ومن المنتظر صدور قرار رئيس القضاة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تحثّ على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق سجناء أبينجتن الأربعة عشر، إن كانت محكمة الاستئناف قد أيدت هذه الأحكام؛ ويرجى إرسال المناشدات إلى:

The State President
Private Bag X213
Pretoria, South Africa □

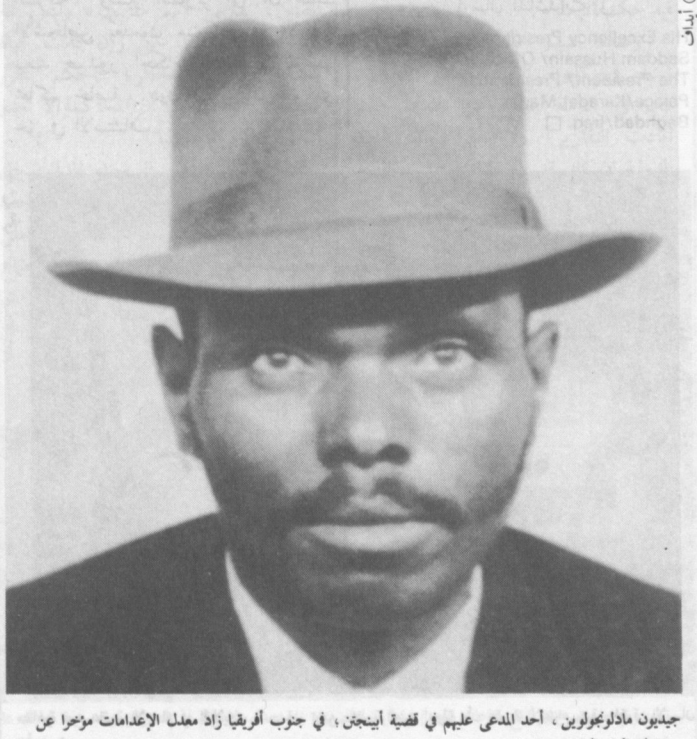

© أبداف

جيديون ماذلوجولوين، أحد المدعى عليهم في قضية أبينجتن، في جنوب أفريقيا زاد معدل الإعدامات مؤخرا عن ١٠٠ في العام الواحد.

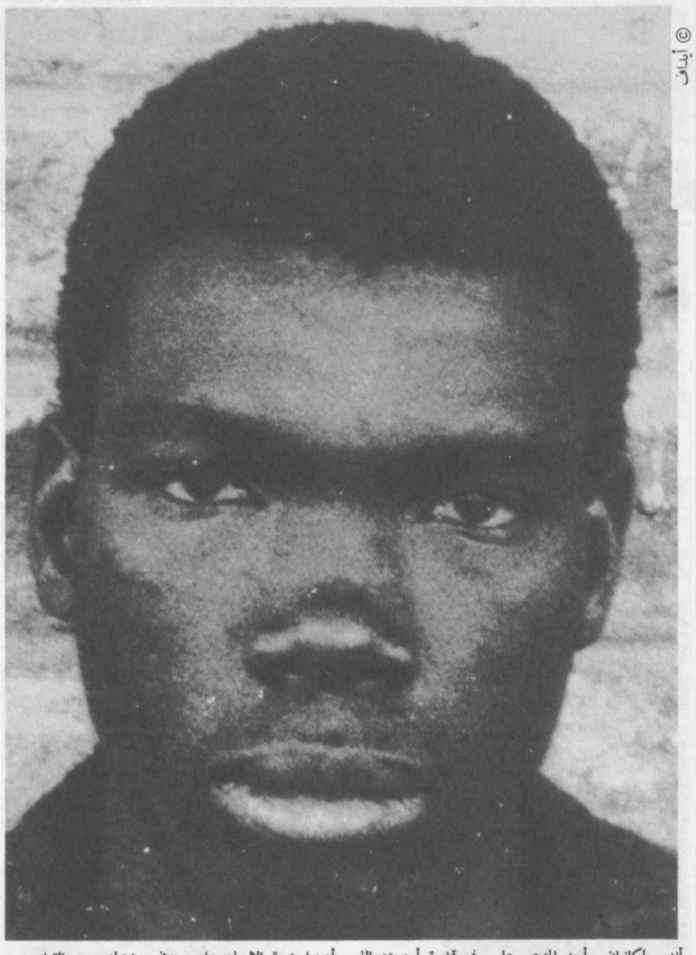

© أبداف

أندرو لكانيان، أحد المدعى عليهم في قضية أبينجتن الذين أدينوا بتهمة الإجماع على «هدف مشترك» وهو القتل العمد لضابط شرطة.

إيران : إعدامات جماعية لمرتكبي الجرائم العادية

حدثت إعدامات جماعية لمرتكبي الجرائم العادية في أعقاب موجة من الإعدامات السياسية؛ وأعدم منذ بداية العام الحالي أكثر من ألف سجين.

ففي أعقاب غزوة مسلحة شُنّت داخل الجزء الغربي من إيران، بمساعدة منظمة المجاهدين الشعبية الإيرانية في تموز/يوليو، بدأت التقارير ترد حول وقوع إعدامات سرية جماعية. وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء أكثر من ١٧٠٠ سجين سياسي، زعم أنهم أعدموا في الفترة بين هذا التاريخ وأوائل كانون الثاني/يناير؛ وكان معظم الضحايا من أعضاء أو مؤيّدي منظمة المجاهدين الشعبية الإيرانية، غير أن مئات من السجناء المنتمين لأحزاب سياسية أخرى لقوا حتفهم أيضا.

وكان الكثيرون من الضحايا قد قضوا سنوات في السجن، في أنحاء من البلاد بعيدة في كثير من الأحيان عن مكان الغزوة؛ كما أن بعضهم اعتقلوا وهم مازالوا تلامذة في المدارس، بتهم مثل توزيع المنشورات.

وقد أعيد اعتقال بعض السجناء السابقين الذين أطلق سراحهم بعد قضائهم مدة السجن المحكوم بها عليهم، وجرى إعدامهم برغم عدم اشتراكهم في أية نشاطات سياسية محظورة منذ إطلاق سراحهم؛ ولا تعرف منظمة العفو الدولية

السجناء الذين أطلق سراحهم أعيد اعتقالهم ثم أعدموا

أسماء أكثر من ١٧٠٠ سجين سياسي، زعم أنهم أعدموا في الفترة بين هذا التاريخ وأوائل كانون الثاني/يناير؛ وكان معظم الضحايا من أعضاء أو مؤيّدي منظمة المجاهدين الشعبية الإيرانية، غير أن مئات من السجناء المنتمين لأحزاب سياسية أخرى لقوا حتفهم أيضا.

وكان الكثيرون من الضحايا قد قضوا سنوات في السجن، في أنحاء من البلاد بعيدة في كثير من الأحيان عن مكان

ما إذا كان أي منهم قد حوكم أو أعيدت محاكمته.

وفي كانون الأول/ديسمبر التمست منظمة العفو الدولية من السلطات الإيرانية تزويدها بمعلومات حول أماكن وجود ٣٢٥ سجينا سياسيا يعتقد أنهم أعدموا؛ لكن المنظمة لم تتلق أي ردٍ.

غير أنه في شباط/فبراير ١٩٨٩، بعث وفد إيران الدائم لدى الأمم المتحدة إلى منظمة العفو الدولية تصريحا يقول فيه:

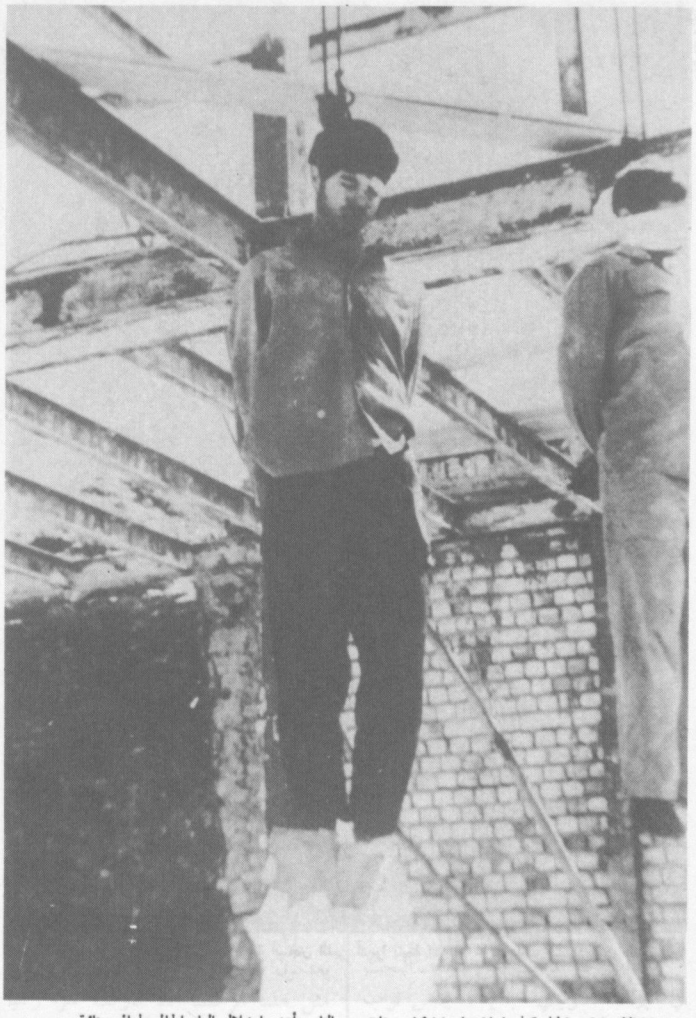

ضحايا الإعدامات الجماعية في إيران عام ١٩٨٨ ، مئات من الناس أعدموا خلال العام الحالي لجرائم جنائية.

«لقد نفت سلطات جمهورية إيران الإسلامية بصورة دائمة وجود أية إعدامات سياسية...، ولكن هذا لا يتناقض مع التصريحات اللاحقة الأخرى التي تؤكد إعدام الجواسيس والإرهابيين».

وعلى الرغم من انخفاض عدد تقارير الإعدامات السياسية منذ بداية العام الحالي، اعترفت السلطات صراحة بزيادة بالغة في عدد الإعدامات التي تنفذ عقابا على جرائم غير سياسية.

وفي أوائل العام الحالي، ارتفع عدد الإعدامات التي تنفذ في المدانين بالاتجار في المخدّرات؛ ففي ١٦ كانون الثاني/يناير أُعدم شنقا ٥٦ شخصاً في مختلف المدن الإيرانية. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، بدأ العمل بقانون جديد يقضي بجعل الإعدام عقوبة إلزامية على حيازة كمّيات معيّنة من المخدّرات؛ وبنهاية آيار/مايو، أعدم حوالي ٦٠٠ شخص يزعم أنهم كانوا يتّجرون في المخدّرات، فضلا عن تهم أخرى إضافية في بعض الحالات.

كما أعدم السجناء على جرائم القتل العمد، والسطو المسلح، والاغتصاب؛ ورُجم ما لا يقل عن ٢٦ شخصا حتى الموت بتهم الزنا، والدعارة، والاسترزاق من أنشطة مخلة بالآداب.

وقد اختُصرت إجراءات المحاكمة، فزاد بذلك إحتمال إعدام الأبرياء؛ وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير – بعد منح السلطة القضائية صلاحيات خاصة للإسراع في الإجراءات – دعا رئيس القضاة أردبيلي علنا إلى «سرعة تحقيق العدل»، وصرّح بأن المحاكمات يجب أن تكون «فورية» لكي يصبح بالإمكان الانتهاء من القضايا «... في غضون ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام».

وقد جرى الكثير من عمليات الشنق والرجم علنا؛ وفي إحدى الحالات استخدمت – فيما يبدو – مشنقة مركّبة على متن شاحنة يمكن التنقل بها في الشوارع والجثث لا تزال معلّقة بها. وفي يوم واحد أُعدم ٨١ من تجار المخدرات في مدن مختلفة؛ وتفيد التقارير الصحفية أن الآلاف من المتفرجين شهدوا تنفيذ عمليات الرجم، وقيل إن أفراداً من الجمهور اشتركوا في الرجم في بعض الحالات.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة:

● تدعو إلى وضع حدّ فوري لجميع الإعدامات؛

● وتحثّ السلطات على كشف النقاب عن أسماء جميع السجناء السياسيين الذين أعدموا منذ آب/أغسطس ١٩٨٨، وعن التفاصيل الكاملة لأيّة إجراءات قضائية اتبعت في قضاياهم.

الرجاء إرسال المناشدات إلى:

His Excellency President of Iran/
The Presidency/Palestine Avenue/
Azerbaijan Intersection/
Tehran/ Iran. □

في إيران يُنفّذ الكثير من الإعدامات علناً

العراق: إعدام متآمرين مزعومين

في أوائل العام الحالي، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير إلى إعدام ١٤ شخصا من موظفي الجيش وحزب البعث الحاكم، يزعم أنهم اشتركوا في محاولة لقلب نظام الحكم؛ كما ذُكر أن ٨٣ سجينا آخرين، معظمهم من الآبقين من الجندية، أُعدموا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

ويعتقد أن أعداداً كبيرة من موظفي الجيش والمدنيين – ربما بلغ عددهم ٢٠٠ – اعتقلوا خلال الأسبوع الثالث من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، للاشتباه بتآمرهم على قلب نظام الحكم. وتفيد التقارير أنه من بين من اعتقلوا أُعدم ١٤ شخصا من موظفي الجيش وحزب البعث في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٩؛ وقد جرت الإعدامات سراً، ولم يكشف النقاب عن أية معلومات تتعلق بالتهم الموجهة ضد السجناء أو إجراءات محاكمتهم.

هذا، وقد تلقت منظمة العفو الدولية أسماء ٢١ شخصا معتقلا، ولكنها لا تعلم ما إذا كان المعدمون من بينهم.

وذُكر أن معظم الاعتقالات وقعت في بغداد والموصل، كما جرت اعتقالات أخرى في منطقة سامرّاء التابعة لمحافظة بغداد.

وفي حادثة أخرى منفصلة، ورد أن حوالي ٨٣ شخصاً ممن اعتقلوا في حزيران/يونيو أو تموز/يوليو ١٩٨٨، أُعدموا في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وكان أغلبهم من الآبقين من الجندية الذين اختبأوا في القرى المحيطة بمنطقة كوى سنجق التابعة لمحافظة أربيل. ولم يستفد الآبقون من الجندية من عدة قرارات عفو عام أعلنتها الحكومة العراقية في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار في الحرب بين إيران والعراق، في تموز/يوليو ١٩٨٨.

وعقوبة الإعدام في العراق تكتنفها السرية؛ وتشير التقارير إلى أن مئات الأشخاص يُعدمون سنوياً، في الأغلب بعد صدور أحكام بإعدامهم تفرضها محاكم خاصة، دون أن يكون لهم أي حق في الاستئناف.

والمحامون في المحاكم العراقية معيّنون من قبل الحكومة، واتصالهم بموكليهم مقيّد للغاية؛ وكثيرا ما تستخدم الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كأساس للإدانة؛ وفي كثير من الأحيان يُحرم المدعى عليهم المحاكمون في قضايا تنطوي على عقوبة الإعدام، من حقهم في استدعاء الشهود أو تقديم أدلة للنفي.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة:

سيد حسان سيد عبد الهادي الحكيم الذي أعدم سراً في العراق عام ١٩٨٥.

● تحثّ على وقف جميع الإعدامات فوراً؛

● تلتمس من السلطات أن تقدم معلومات عن السجناء الذين ورد أنهم أعدموا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وأن توضح مصير ومكان وجود الآخرين الذين اعتقلوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، والذين اتهموا باشتراكهم في محاولة القيام بانقلاب.

ويرجى إرسال المناشدات إلى:

His Excellency President
Saddam Hussain/ Office of
The President/ Presidential
Palace/Karadat Mariam/
Baghdad/Iraq. □

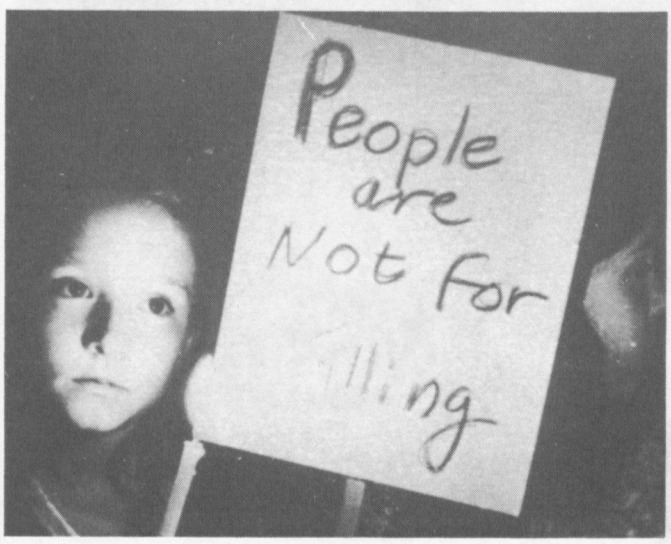

مظاهرة ضد عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، تؤمن منظمة العفو الدولية بأن عقوبة الإعدام خرق لحقوق الإنسان الأساسية.

كوبا

إعدام أربعة أشخاص بعد محاكمتهم أمام محكمة خاصة

في ١٣ تموز/يوليو، أعدمت السلطات الكوبية أربعة من موظفي الجيش ووزارة الداخلية السابقين.

وكان بين الموظفين الأربعة القائد العام السابق للقوات المسلحة الكوبية في أنغولا أرنالدو أوتشوا سانتشيز Arnaldo Ochoa Sanchez؛ وقد جرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية خاصة بتهم من بينها ارتكاب أعمال معادية لدولة أجنبية، والمتاجرة بالمخدّرات وإساءة استعمال مناصبهم.

وكانت التهم تتعلق بصورة رئيسية باشتراكهم المزعوم في مساعدة تجّار المخدّرات الكولومبيين على تصدير الكوكايين إلى الولايات المتحدة عن طريق كوبا.

وقد دعت منظمة العفو الدولية في رسالة بعثت بها إلى الرئيس فيدل كاسترو في ٧ تموز/يوليو، إلى استخدام الرأفة، وحثّت كوبا التي ضيّقت في السنوات الأخيرة نطاق عقوبة الإعدام ومجال استخدامها على أن تكون قدوة للبلدان الأخرى بأن تظهر العزم على التحلل من هذا الشكل المروّع من أشكال العقاب.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون الاعتبارات السياسية قد أثرت تأثيرا مفرطا على مجرى المحاكمة ونتائجها، وأن الاجراءات القانونية ربما شابها مخالفات خطيرة للأصول القانونية؛ ولا تزال المنظمة تسعى للحصول على تفاصيل بشأن هذه المخالفات.

ومن المعلوم أن أحد عشر حكما بالإعدام قد نفذ في كوبا منذ عام ١٩٨٤ وكان آخرها عام ١٩٨٧ برغم أن وزير القوات المسلحة راوول كاسترو كشف النقاب في حزيران/يونيو عن إعدام ثلاثة جنود كوبيين في أنغولا في السنوات الأخيرة.

وقد وقع على مذكّرات إعدام الجنود الثلاثة وزير القوات المسلحة نفسه والجنرال أرنالدو أوتشوا سانتشيز؛ الأمر الذي يعد خروجا عن الإجراءات المألوفة، التي تحال بموجبها أحكام الإعدام تلقائيا للاستئناف أمام محكمة الشعب العليا، ثم للتصديق عليها من قبل مجلس الدولة. □

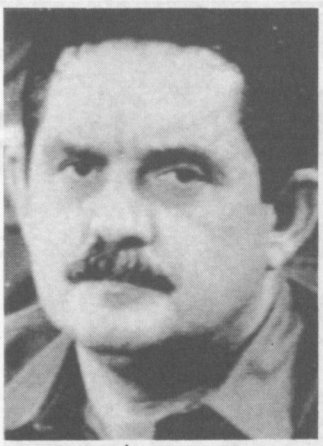

الكابتن خورخي مارتينس (على اليسار) والجنرال أرنالدو أوتشوا سانتشيز (على اليمين) أعدما في ١٣ تموز/يوليو؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن محاكمتهما ربما شابها مخالفات خطيرة للأصول القانونية.

الولايات المتحدة

المحكمة العليا تؤيّد إعدام الأحداث

في ٢٦ حزيران/يونيو، قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، بأكثرية ضئيلة (٥ – ٤) في ثلاث قضايا منفصلة، بأن إعدام المجرمين الأحداث والمتخلفين عقليا مباح بموجب دستور الولايات المتحدة.

فقد ارتأت المحكمة أنه يجوز إعدام المدعى عليهم الذين تبلغ أعمارهم ١٦ و١٧ عاما حين ارتكاب جرائمهم لأن المجتمع لم يجمع على أن هذه الإعدامات تشكل «عقوبة قاسية وغير عادية».

وقد أيّدت قرارات المحكمة أحكام الإعدام الصادرة بحق هيث ويلكنز Heath Wilkins في ولاية ميسوري وكفن ستانفرد Kevin Stanford في ولاية كنتكي.

وثمة معيار قانوني دولي راسخ يحظر إعدام المجرمين الأحداث ممن كانوا دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكابهم الجريمة.

كما رأت المحكمة العليا للولايات المتحدة أن الدستور لا يحظر بصورة قاطعة إعدام الأشخاص المتخلّفين عقليا، وإن كان ذلك من العوامل التي تقلّل من «الملومية الأدبية» للمدّعى عليه، وينبغي أن يأخذها في حسبانهم المسؤولون عن اتخاذ قرار بشأن إصدار حكم بالإعدام.

وقد قدّم الاستئناف جوني بول بنري Johnny Paul Penry، الذي حُكم عليه بالإعدام في تكساس بتهمة القتل العمد عام ١٩٨٠؛ وهو متخلف عقليا منذ ولادته؛ ووجد أن معامل ذكائه يتراوح بين ٥٠ و ٦٣، وأن قدرته على التفكير المنطقي تعادل قدرة طفل في السابعة من عمره.

وعلى الرغم من أن بنري قدم دليلا مخفّفاً على تخلفه العقلي باعتباره الأساس الذي يستند إليه حكم بالسجن مدى الحياة بدلا من الإعدام، فإن المحلّفين الذين أصدروا الحكم عليه لم يُذكر لهم أنه بمقدورهم اعتبار هذا الدليل من العوامل المخفّفة؛ ومن ثمّ فإن المحكمة العليا ألغت الإعدام الصادر بحقه، وأعادت الدعوى إلى محكمة أدنى لإعادة إصدار الحكم.

وفي ١٢ تموز/يوليو، أعلن المدّعون العامون في ولاية تكساس أنهم سيعيدون محاكمة جوني بنري؛ وبدون إعادة محاكمته سيتوجب على الدولة تخفيف حكم الإعدام الصادر بحقه إلى السجن مدى الحياة. □

في تموز/يوليو ألغت المحكمة العليا بولاية إنديانا حكم الإعدام الصادر بحق بولا كوبر (أعلاه)؛ إذ رأت المحكمة أن عمرها عند وقوع الجريمة – ١٥ عاما – يجعل الإعدام عقوبة في غير محلها بوجه خاص.

السودان

اعتقالات في أعقاب الانقلاب العسكري

اعتُقل نحو ٣٠٠ شخص في السودان في أعقاب انقلاب وقع في ٣٠ حزيران/يونيو وأطاح بحكومة رئيس الوزراء الصادق المهدي.

ويشمل المعتقلون الصادق المهدي، والدكتور حسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية، ومحمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومحمد ابراهيم نجود، زعيم الحزب الشيوعي السوداني.

وقد أعلن رئيس الدولة الجديد الفريق عمر حسن البشير أن ٣٠ سياسيا اعتقلوا؛ وقال إنهم سيقدّمون للمحاكمة، وسيعاقبون أشد العقاب إذا ثبتت إدانتهم بالفساد.

وأشارت مصادر أخرى في الخرطوم إلى اعتقال نحو ٣٠٠ شخص، وإن كان بعضهم أُطلق سراحهم بعد فترات قصيرة من السجن.

وبعد الإنقلاب مباشرة، أعلن مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني – وهو الهيئة الحاكمة الجديدة – حالة الطوارئ، وفرض حظراً على جميع الأحزاب السياسية والنقابات، وحلّ المجلس التأسيسي (البرلمان)، وعلّق الدستور.

وقد حثّت منظمة العفو الدولية الحكومة الجديدة على التأكّد من عدم تعرّض المعتقلين للمعاملة السيئة، والسماح لهم بمقابلة محاميهم وأقاربهم وأطبائهم بدون تأخير.

ودعت المنظمة الحكومة إلى إطلاق سراح المعتقلين، إن لم يكن من المقرر تقديمهم لمحاكمة عادلة بتهم جنائية. □

الأردن

سجناء محتجزون بدون محاكمة

أكثر من ٦٠ من سجناء الرأي ومن يحتمل أنهم سجناء رأي محبوسون حاليا بدون توجيه تهم إليهم أو تقديمهم للمحاكمة، وذلك بموجب قانون الطوارئ الذي يُطبّق في البلاد منذ عام ١٩٣٩.

وقد اعتقل هؤلاء السجناء في نيسان/أبريل ١٩٨٩ – مع مئات آخرين أطلق سراحهم الآن – في أعقاب حوادث الشغب التي اندلعت في عدة أجزاء من البلاد احتجاجاً على التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة.

ومن بين السجناء – المحتجزين حاليا في سجن السواقة – أطباء ومحامون ومهندسون ونقابيون وكتّاب وصحافيون؛ وقد زعم أن كثيراً منهم أعضاء في منظمات غير مشروعة.

ومن بين سجناء الرأي سالم النحاس، وهو كاتب، وهاشم غرايبة، وهو كاتب وفني أسنان؛ وكان كلاهما قد اعتقلا باعتبارهما سجيني رأي في السنوات السابقة.

وهناك ثلاثة آخرون هم: لؤي دبّاغ، وعبد الرازق سعيد، وفاروق سحويل؛ اعتقلوا في حزيران/يونيو، ولا يزالون محتجزين بدون تهمة أو محاكمة في المقر الرئيسي لدائرة المخابرات العامة، ومن المعروف أن في هذا المقر تعرّض المحتجزون للتعذيب أو سوء المعاملة في الماضي. □

© بارل سفنجستروم

أعضاء الوفد الإسكندينافي في المهرجان العالمي الثالث عشر للشباب والطلبة الذي أقيم في بيونغيانغ بكوريا الشمالية، يحملون راية احتجاجا على غياب وفد منظمة العفو الدولية عن المهرجان؛ وقد انتزعت راياتهم وتعرضوا للاعتداء من قبل حراس الأمن. وكانت منظمة العفو الدولية قد صرفت النظر عن نية إرسال مندوبين من المنظمة إلى المهرجان نتيجة لإبطاء سلطات كوريا الشمالية بإصدار التأشيرات.

غواتيمالا

اختطاف نقابي وقتله

في صباح الأحد الموافق ٢ تموز/يوليو، بينما كان خوزيه رولاندو بانتاليون José Rolando Pantaleón في طريقة للعب كرة القدم في مدينة غواتيمالا، اختطفه رجال في زي مدني يُعتقد أنهم من أفراد قوات الأمن.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر، أبلغت الشرطة زوجته أنه بإمكانها استرداد جثته من مستودع الجثث؛ فكان جلد ظهره مسلوخاً، وفكّه مكسورا، وكان قد أُصيب بخمس طلقات نارية.

ولطالما كان النقابيون في مصنع تعبئة زجاجات الكوكاكولا في مدينة غواتيمالا – الذي كان يعمل فيه خوزيه بانتاليون – هدفاً لانتهاكات حقوق الإنسان؛ فخلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ وحدها أُعدم خارج نطاق القضاء عشرة زعماء نقابيين، من بينهم أمينان عامّان، وذلك – فيما يبدو – بسبب نشاطاتهم النقابية.

وعندما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع خوزيه بانتاليون في أيار/مايو ١٩٨٩، روى كيف أنه تعرّض، هو وأعضاء آخرين في الفرق المسرحية والموسيقية التابعة للنقابة، إلى التهديد والمضايقة بعد ظهورهم في مسرحية ساخرة وهم يرتدون زيّ أفراد الجيش الغواتيمالي.

وفي شباط/فبراير، تحرّش بالمجموعة رجال يرتدون زيّاً مدنيا بعد عرض قُدّم في أحد المراكز النقابية؛ فأُصيب فلاديو Fladio، شقيق خوزيه بانتاليون، بالرصاص في قدمه؛ وكانت إحدى سيارات الدورية التابعة للشرطة متمركزة على مقربة من مكان الحادث، غير أنها لم تبذل أية محاولة للتدخل.

وفي وقت لاحق، أخذ رجال في زيّ مدني يترددون بصورة منتظمة على بيوت أعضاء الفرقة ومن ضمنهم أشقاء بانتاليون، ليسألوهم عن نشاطاتهم.

وقد اضطر خوزيه بانتاليون – خوفا على حياته – لأن يترك عمله في المصنع، ويعيش مختبئاً؛ ولما توقفت التهديدات عاد إلى بيته، وبعد ذلك بقليل قُتل. □

الفرقة المسرحية التابعة للنقابة، وهي الفرقة التي كان خوزيه رولاندو بانتاليون عضواً فيها، والتي تعرضت مراراً للمضايقة والتهديد.

الصومال

إعدامات معجّلة في أعقاب الشغب

كان عبد الرزاق أيديد محمد، وهو موظف بوزارة الإعلام، ومحمد علي ماجان بين نحو ٤٦ شخصا أعدمهم الجنود بشكل مُعجّل على شاطئ الجزيرة بالقرب من مقديشو في ١٥ تموز/يوليو.

وكان الأشخاص الذين أُعدموا قد أُلقي القبض عليهم في بيوتهم في مقديشو بعد يومين من المظاهرات وأعمال الشغب المعادية للحكومة.

وقد بدأت المظاهرات احتجاجاً على اعتقال الشيخ عبد الرحمن شيخ علي صوفي وغيره من الزعماء الدينيين، بالإضافة إلى بعض منتقدي الحكومة، من بينهم إسماعيل جوماليِ أوصوبليه، وهو محام بارز كان يدافع عن السجناء السياسيين. وفي وقت لاحق أضرب إسماعيل جوماليِ أوصوبليه عن الطعام احتجاجاً على احتجازه بصورة غير قانونية وبدون توجيه تهمة إليه. وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح السجناء الذين تعتقد أنهم من سجناء الرأي.

وخلال الاضطرابات التي أعقبت ذلك، قُتل مئات المدنيين برصاص الجيش، كما اعتقل الجيش نحو ألفين من المتظاهرين وغيرهم ممن زُعم أنهم معارضون للحكومة.

وكانت منظمة العفو الدولية قبل ذلك بأقل من أسبوعين قد زارت الصومال لأول مرة منذ عشرين سنة؛ إذ كان رئيس الجمهورية محمد سياد بري قد دعى وفداً من المنظمة برئاسة البروفسور الايرلندي كفن بويل لزيارة الصومال.

ومنذ صدور تقرير المنظمة عن الصومال في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أطلقت الحكومة سراح مئات من سجناء الرأي وغيرهم من السجناء السياسيين بموجب عفو عام.

هذا، وقد تركّزت محادثات الوفد مع رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين في الحكومة على السجناء السياسيين الذين ما زالوا محتجزين، وعلى عمليات القتل التي يتعرض لها المدنيون على أيدي القوات المسلحة؛ كما تركزت المحادثات على قوانين ومحاكم الأمن، والإجراءات الواقية من التعذيب، وعقوبة الإعدام. □

سوريا

محادثات تحمل وعدا بالحوار مع منظمة العفو الدولية

حضر وفد من منظمة العفو الدولية مؤتمر اتحاد المحامين العرب السابع عشر المنعقد في دمشق في حزيران/يونيو الماضي.

وخلال الزيارة، عقد أعضاء وفد منظمة العفو الدولية اجتماعات مع نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدّام، ووزير العدل خالد الأنصاري، فكان ذلك أول لقاء من نوعه بين منظمة العفو الدولية ومسؤولين من الحكومة السورية منذ عام ١٩٧٨.

ومن القضايا التي أثيرت: احتجاز السجناء السياسيين – ومن بينهم سجناء رأي – لأمد طويل بدون محاكمة بموجب قانون حالة الطوارئ الساري المفعول منذ عام ١٩٦٣؛ والتعذيب الروتيني للسجناء السياسيين وهم في قبضة قوات الأمن؛ والوفيات خلال الاحتجاز؛ وعقوبة الإعدام. كما أُثيرت قضايا مماثلة تبعث على القلق بالمناطق اللبنانية الواقعة تحت سيطرة سوريا.

وأعربت السلطات السورية عن استعدادها لإجراء حوار مع منظمة العفو الدولية، وللردّ على رسائلها؛ إذ لم تتلق المنظمة أي ردّ على رسائلها إلى الحكومة منذ أكثر من عشر سنوات خلت. □